Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Janvier 2011
25 يناير 2011

المغرب/الاتحاد الأوروبي/تعاون
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يشارك في ندوة بفيينا حول العلاقات الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي

الرباط 24/ 1 /ومع/ يشارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ندوة, بعد غد الأربعاء بفيينا, حول العلاقات الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي, تحت شعار "الاتحاد الأوروبي-المغرب: آفاق استراتيجية شاملة".

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه الندوة, التي تنظمها سفارة المملكة المغربية بفيينا وأكاديمية فيينا الدبلوماسية, تتوخى إبراز علاقات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي, وتتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية ترتبط بالجوانب الإنسانية, والاقتصادية, والأمنية للعلاقة الأورو-مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

وتتناول جلسة "المغرب-الاتحاد الأوروبي: الجانب الإنساني", التي سيشارك فيها رئيس المجلس السيد أحمد حرزني,

أهمية التبادل الثقافي والعلمي والتربوي وإشراك الفاعلين الجدد وتشجيع فضاءات التشاور بين جمعيات المجتمع المدني, فضلا عن الحقوق الاجتماعية ومحاربة الفقر وتحسين ظروف العيش, خاصة ما يتصل بالتعليم والصحة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية, باعتبارها أساسا للكرامة.

كما ستشهد الندوة, التي سيحتضنها مقر أكاديمية فيينا الدبلوماسية, حسب البلاغ,

تنظيم جلستين أخريتين تهمان "المغرب-الاتحاد الأوروبي: نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية", و"علاقات المغرب-الاتحاد الأوروبي: تعزيز التعاون الاستراتيجي ومواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة الأورومتوسطية".

ويشارك في الندوة أيضا مدير الأكاديمية الدبلوماسية بفيينا السيد هانس وينكلير, ورئيس البعثة الأوروبية بفيينا السيد لارس إيريك لوندان, ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بالمغرب السيد عبد السلام أبو درار, وعضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والأستاذ الجامعي السيد عبد الحي المودن.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Herzenni demain à Vienne

Le président du Conseil consultatif des droits de l'homme, Ahmed Herzenni, participera demain à la très attendue conférence sur les relations stratégiques entre le Maroc et l'UE. Cette rencontre, tenue dans la capitale autrichienne, concernera trois axes principaux dont le «volet humanitaire» qui intéresse particulièrement le président du CCDH.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

LE MATiN.ma

MAROC-UNION EUROPEENNE

Le CCDH au séminaire sur les relations stratégiques entre le Maroc et l'UE

Le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme, Ahmed Herzenni, participe à un séminaire sur les relations stratégiques entre le Maroc et l'Union européenne sous le thème ÐMaroc-Union européenne : perspectives d'un partenariat global et stratégique », et ce, le 26 janvier à l'Académie diplomatique de Viennes, en Autriche. Organisé par l'ambassade du Royaume du Maroc à Vienne et l'Académie diplomatique de Vienne, ce séminaire a pour objectif de mettre en exergue les relations de partenariat entre le Maroc et l'Union européenne. Le programme de cette rencontre s'articule autour de trois principaux axes relatifs aux volets humain, économique et sécuritaire des relations maroco-européennes dans le cadre de la politique de voisinage européenne. Le panel ÐMaroc-Union européenne : volet humain˝, auquel prendra part Herzeni, mettra l'accent sur l'importance de l'échange culturel scientifique et éducatif, de la participation des nouveaux acteurs et de la création d'espaces de concertation entre les associations de la société civile. Il traitera également des droits sociaux, de la lutte contre la pauvreté, de l'amélioration des conditions de vie en particulier l'enseignement, la santé et le bien-être social comme base pour la préservation de la dignité humaine.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

إدماج ضحايا سنوات الرصاص يعود إلى الواجهة

معتقلون سياسيون استفادوا من المغادرة الطوعية وطالبوا بإدماجهم وآخرون لا علاقة لهم بالملف استفادوا من الريع

قرر ثلاثون شخصا من ضحايا ما يعرف بسنوات الرصاص وقف اعتصامهم أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والذي كان بدأ الاسبوع الماضي، وطالب هؤلاء بالتعجيل بأجرأة عملية إدماجهم اجتماعيا تطبيقا للمقررات التحكيمية الصادرة عن هيأة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الواردة في التقرير الختامي لهذه الأخيرة.

وجاء ذلك، تفيد مصادرحقوقية، بعد لقاء جمع المعتصمين بالمحجوب الهيبة، الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في انتظار عقد لقاء آخر يوم الأربعاء المقبل.

وتشير المصادر ذاتها، إلى أن الاتحاد الأوربي الذي يدعم عملية جبر الضرر الفردي والجماعي، طالب الحكومة المغربية في الاجتماع الأخير بين الطرفين، بضرورة التسريع بأجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة في الشق المتعلق بالإدماج الاجتماعي للضحايا وعمليات جبر الضرر الجماعي للمناطق التي شهدت عقابا جماعيا من خلال احتضانها للمعتقلات السرية أو لكونها عاشت على ايقاع التهميش بسبب أحداث سياسية.

وتؤكد المصادر نفسها، أن الأمين العام للمجلس المحجوب الهيبة كشف لمحاوريه بأن المقاربة المعتمدة لحد الآن في جبر الضرر الفردي والجماعي هي تلك التي سطرها المجلس، في وقت لم تقم فيه الجمعيات الحقوقية وعلى رأسها المنتدى المغربي لحقوق الإنسان بمد المجلس بالمقاربات التي ترتضيها للإدماج التام لضحايا سنوات الرصاص.

جدير بالذكر، أنه جرى خلق لجنة مركزية تضم بين ثناياها ممثلين عن المجلس الاستشاري وباقي القطاعات الحكومية، فضلا عن لجان إقليمية ومحلية بهدف ايجاد حلول عملية للعينات الاجتماعية التي تبقى في حاجة ماسة وبصفة مستعجلة للإدماج الاجتماعي.

وتم لحد الآن، تشير المصادر نفسها، إدماج 12 فردا في وزارة العدل، إلا أن ذلك لم يمثل [illegible]

Revue de Presse des Droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

مجموعة من ضحايا سنوات الرصاص في اعتصام سابق أمام المجلس

أشخاص لا علاقة لهم بالملف في بعض المدن من عملية الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك السكن.

كما أن هناك من الضحايا من تمتع بامتيازات في مدن بعينها أكثر من الباقي، بما في ذلك تحمل السلطات المحلية لمصاريف دراسة أبنائهم، إضافة إلى أشكال أخرى من الريع من قبيل الأكشاك ورخص النقل، وهي المقاربة التي ظل المجلس الاستشاري يرفضها، كما تشير المصادر ذاتها إلى أن هناك من تم إدماجهم في الوظيفة العمومية قبل أن يستفيدوا من عملية المغادرة الطوعية ليتقدموا بعد ذلك إلى المجلس بطلبات مساعدتهم على إنجاز مشاريع مندرجة ضمن مقاربة جبر الضرر الفردي.

وكانت مجموعة المعتقلين السياسيين السابقين وجهت في وقت سابق رسالة إلى الوزير الأول من أجل

قبل ستة أشهر اللجان الإقليمية المكلفة بملف الإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. واعتبرت المجموعة في الرسالة التي حملت توقيعات ستة من المعتقلين السياسيين السابقين الذين كانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أصدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية تقضي بإدماجهم الاجتماعي، مرور ستة أشهر عن الاجتماعات التي عقدتها اللجان الإقليمية التي كان قد أحال عليها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الملف من أجل إيجاد حل لمسألة الإدماج الاجتماعي للمجموعة، بأنها تظهر سياسة التماطل الذي يطبع مسار تنفيذ الالتزام الذي أعلن عنها الأمين العام للمجلس خلال شهر أبريل الماضي إثر جولة الحوار التي تمت بين الطرفين على خلفية الاعتصام والإضراب عن الطعام الذي خاضته المجموعة و[illegible] حل عاجل

للملف هؤلاء الضحايا بشكل استعجالي. وهددت الرسالة بالعودة إلى خوض إضراب عن الطعام والاعتصام أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في حال استمرار تماطل بعض الإدارات في تنفيذ قرارات توظيفهم. ومن جانبه، أعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن اللجان المحلية المكلفة بتفعيل تنفيذ توصية الإدماج الاجتماعي لفائدة ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عالجت أكثر من 1100 حالة، وبلورت بشأنها مجموعة من المقترحات المتنوعة والكفيلة بإدماج المعنيين بالأمر، وأن تلك المقترحات تم رفعها إلى جانب الحالات المستعصية إلى اللجنة المركزية الخاصة بالإدماج الاجتماعي للبت فيها.

جدير بالذكر أن التوصية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي الصادرة عن هيأة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة

توصياتها، كانت تستهدف عددا من حالات ضحايا الانتهاكات، حددتها في خمس أنواع من الضحايا، وهم الضحايا الذين لم يكونوا يتوفرون على وضعية اجتماعية وأصبحوا بحكم السن أو الوضع الصحي غير قادرين على مزاولة أي عمل أو استحالت عليهم إمكانية الاندماج الاجتماع، وحالات الضحايا الذين كانوا يتابعون دراستهم وتمكنوا من الحصول على شواهد تعليمية خلال مدة الاعتقال، ولم يوفقوا في الاندماج بعد الإفراج عنهم، هذا إضافة إلى الضحايا الذين كانوا تلاميذ أو طلبة ولم يتمكنوا من متابعة الدراسة خلال مدة الاعتقال، ولم يتوفقوا في الاندماج بعد الإفراج عنهم، وكذا حالات أولاد الضحايا القاصرين، الذين لم يتمكنوا من إتمام تعليمهم كما لم يوفقوا في الاندماج.

رشيد باحة

Revue de Presse du Conseil consultatif